

٣ - الميسر والأزلام

للاستاذ عبد السلام محمد هارون

الخريطة:

وتسمى أيضاً «الربابة» بكسر الراء، وهى وعاء من الجلد مثل كنانة سهام الرمي، توضع فيها القداح. وهى واسعة ليتمكن استدارة القداح فيها واستعراضها، ولها فم ضيق بقدر أن يخرج منها قدحان أو ثلاثة^(١)، أو بمباراة أصح يمكن أن يضيق ويوسع بحيث لا يسمح في حالة التضيق لخروج أكثر من ثلاثة أقداح

الحرضة

بضم الحاء، ويسمى أيضاً «المجمل» و «المفيض» و «الضارب»، وهو الرجل المكلف بتقليب السهام في الخريطة ثم دفعها من فم الخريطة. وكانوا يلفون يده بقطعة من جراب، لئلا يجرد مس قدح يكون له مع صاحبه محاربة. ويشدون عينيه بمصانة ليحولوا بينه وبين رؤية القداح^(٢)

والحرضة هو الذى يستل السهم بعد أن يبرز وينشر، ويسلمه للرقيب دون أن يراه

ولا يكون الحرضة إلا ساقطاً برماً، يدعوته بذلك لذالته وسقوطه

قال أبو الهيثم^(٣): الحرضة: الرجل الذى لا يشتري اللحم ولا يأكله بثمن إلا أن يجده عند غيره

الرقيب

ويسمى أيضاً «رابي الضرباء»^(٤). ويختار في المادة من الأتماء الموثوق بهم من الرجال، وواضح أن مهمته هى مراقبة

(١) الميسر والقداح ١٣٢

(٢) الميسر والقداح ١٣٠

(٣) اللسان (حرض)

(٤) الضرباء: مع ضرب، وهو ضارب القداح المركل بها. والرابي

والريشة هو الرقيب

«الحرضة» وإدارة رحي الميسر. ويكون مجلس الرقيب خلف الحرضة، ليتمكن من مراقبته. وهو الذى تسلم إليه السهام بعد خروجها ليعلم من صاحبها وليعلن اسمه حينما يفوز، كما أنه يرد السهام الأغفال إن خرجت مرة ويميدها إلى الربابة، ويأمر الحرضة بملجلة الأقداح وإفاضتها حتى يخرج سهم آخر من قداح الحفظ

وإفاضة الأقداح: أن يدفعها دفعة واحدة إلى الأمام ليخرج منها قدح أو أكثر

مجلس الميسر

هو نادى القوم يجتمعون فيه في ليل الشتاء، وقد أوقدوا نارا وأحضروا جزورهم ونحرها الجازر وقسمها عشرة أجزاء، بعد أن ترك لصاحب الجزور «التنيان» وهو ما استثنى لنفسه من الرأس والأطراف في غالب الأمر، وبعد أن حفظ لنفسه «الريم»، كما سبق القول عند الكلام على الجزاء

١ - ويحضر الحرضة ومعه الخريطة والقداح، وحينئذ يتبارى رؤوس القوم وأشرفهم في أخذ القداح، فأعلام قدرها هو من يأخذ «الملى» ذا الحظوظ السبعة، وأقلهم شأنًا هو صاحب «الفذ» الذى له حظ واحد

وذلك أن نظام الميسر مبنى على قاعدة النعم بالفرم، أى أن من يتعرض لأخذ أكبر السهام حظا يكون لديه استعداد أن يفرم أكبر الفرمة حينما يجيب حظه، إذ أن الفرمة تناسب تناسباً مطرداً مع الفرمة. وأما صاحب الفذ فهو إن فاز بحظ واحد، وإن خاب تحمل مفرم حظ واحد

٢ - وبعد أن يختار القوم سهامهم ويسجلها عليهم الرقيب^(٥) توضع هذه السهام ذوات الحظ في الخريطة ومعها السهام الأغفال الثلاثة التى لا حظ لها

٣ - ويؤتى بالحرضة، وهو المكلف بإجالة القداح في الخريطة، ثم يؤخذ ثوب شديد البياض فيلف على يده، ويسمى ذلك الثوب «المجول». وإنما يجعل ذلك الثوب على يده ليعشى

(٥) وأحياناً يشار إلى الميسر اسماً لفرمة غير الاسم المتداول. تدليلاً له. كأن يسميه «المربوع» أو «المزار». مع احتفاظه باسمه الأصل. الميسر والقداح ٥٦ - ٥٧

(القضية الثالثة)

خرج في أول الإفاضة قدح صاحب (الملى) ، ونصيبه ٧ فاستوى عليه واعتزل ، ثم خرج قدح صاحب (السبل) وحظه ٦ مع أنه لم يبق من أجزاء الجزور بعد المللى إلا ٣ تنمة العشرة ، فبأخذ صاحب السبل الثلاثة الأجزاء الباقية بعد نصيب صاحب المللى ، ويغرم له القوم الذين لم تخرج سهامهم ثمن ثلاثة أعشار الجزور ، استكمالاً لحظه ، وتكون غرامتهم في ذلك متناسبة مع نسبة أنصباهم في الغنم لو غنموا

ويغرم القوم الخائبون أيضاً ثمن الجزور ، متناسبة غرامتهم مع نسبة أنصباهم أيضاً وهذا الحكم السهل في أمثال هذه القضية الأخيرة ، هو الذى ذكره ابن قتيبة . وإنما يلجأون إليه ورتضونه إذا لم يمكنهم نحر جزور ثانية

فإذا أمكنهم نحر جزور ثانية فإنهم ينتظرون بسائر القداح لا يخرجون منها شيئاً بعد أن ظفر صاحب المللى ، لأنه إن خرج السبل لم يجد له حظاً كاملاً ، لأن حظه ستة أجزاء ، مع أن الباقى من الأجزاء ثلاثة

وحينئذ يقفون الإخراج ويمدون جميع الأيسار خائبين ، إلا صاحب المللى ، ويلزمونهم الغرم في الجزور الأولى بحسب أنصباهم من جهة ، ثم يخلقون لهم جميعاً فرصة في جزور أخرى ، فيحزونها ويجزونها أعشاراً ، ثم يضربون عليها بالقداح ، فإن خرج (السبل) أخذ صاحبه ستة أجزاء : ثلاثة منها هى الباقية من الجزور الأولى ، وثلاثة من الجزور الثانية . فإن استوى ثمن الجزورين كان صاحب السبل كأنه لم يغرم شيئاً ولم يغنم شيئاً لأنه غرم ستاً وغنم ستاً ، فتعادل ماله وما عليه

وبقى من الجزور الثانية بعد السبل سبعة أجزاء ، تضرب عليها سائر القداح ، فإن خرج (النافس) أخذ صاحبه خمسة أجزاء من السبعة الباقية ، فبقي جزءان

وفي هذه الحالة يبقى قدح حظه أكبر من الجزورين ، وهو (الحلس) ، وله أربعة أجزاء ، فيمدون صاحبه خائباً في الجزور الثانية يلزمه الغرم فيها بمقدار حظه متضامناً مع سائر الخائبين ، فيتيحون له الفرصة في نحر جزور ثالثة ، فإن خرج غنم أربعة

أجزاء : اثنان من الثانية ، واثنان من الثالثة . فإن استوى ثمن الجزورين كان كأنه لم يغرم شيئاً ولم يغنم شيئاً
وبقى من الجزور الثالثة ثمانية أجزاء ، يضرب عليها بالقداح من بقى حتى تخرج قداحهم موافقة لأجزاء الجزور ، وحتى لا يحتاجوا إلى نحر جزور أخرى ، استكمالاً لنصيب متوقع لأحدهم

هذا هو الدستور الذى سنه العرب لنظام الميسر ، وهو كما ترى وليد طباعهم وعاداتهم ، ووليد حاجتهم البدوية ولا ريب أن « الميسر » كان نافعا للعرب ، كان نافعا لذوى الحاجة منهم ، لأن العرب فى أكثر ما يقامرون إنما ييغنون بذلك نفع الفقراء ، والتوسيع على المحتاجين المعوزين ، وقل أن يطعم الأيسار من لحم الميسر ، وإنما كانوا يفرقونه فى البائسين . زد إلى ذلك ما كان يحده الميسر من رواج فى سوق الإبل وبيعها وشراؤها

ذكر الواقدى أن الواحد منهم ربما قر فى المجلس الواحد مائة بعير ، فيحصل له مال من غير كد وتعب ، ثم يصرفه إلى المحتاجين فيكتسب منه المدح والثناء^(٧)

ولا ريب أيضاً أن الميسر كان ضاراً للعرب ، فهو أكل مال بالباطل ، وهو كان يدعو المقامر من كثيراً إلى السرقة واغتصاب الأموال والنفوس ، للحصول على فوز رخيص فى ذلك المضمار ، وهو كان مجلبة عظيمة للمداوات والحزازات بينهم ، التى تثيرها المنافسة وحب الذات . وكانت مجالس الميسر مجالاً فسيحاً للمنازعات والمهارات ، وميداناً خصباً للهجاء والشتم والإقذاع . هذا إلى ما يكون من إنفاق زمانهم فى سخاء ظاهر ، فيما يشغلهم عن غيره من جلائل الأمور ، والسعى لاكتساب الرزق من شريف الأبواب

ومفاسد الميسر فى عصرنا الحاضر واضحة وضوحاً تينا ، مهلكة إهلاكاً للنفوس والضمار ، قاضية على هناءة الأسرة وترابط الجماعة

وصدق الله العظيم إذ يقول : « يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس » ، وإذ يقول : « وإثمهما »
(٧) القصر الرازى (٢ : ٢٢٩)